مركز الخطابي للدراسات
Khattabi Centre for Studies

مسيرة الحرب الروسية الأوكرانية

الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية

منذ انطلاق الحرب 24 فبراير/شباط حتى 20 يونيو/حزيران 2022

إعداد : مركز الخطابي للدراسات

تقرير: الحرب الروسية الأوكرانية: الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية

منذ انطلاق الحرب 24 فبراير – شباط حتى 20 يونيو – حزيران 2022

في العشرين من فبراير/شباط 2022، اعترف الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، باستقلال جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الانفصاليتين عن أوكرانيا. وفي الرابع والعشرين من نفس الشهر، قامت القوات الروسية بغزو عسكري شامل للأراضي الأوكرانية، وتوالت ردود الأفعال الدولية والإقليمية تجاه الغزو الروسي لأوكرانيا، ومع تشابك الأطراف وتعقُّد المشهد الدولي أمام التداعيات التي ترتبت على الحرب؛ تعقَّدَ المشهد الدولي والاقتصادي العالمي وشكلت الحرب نقطة تحول جوهرية لواقع اقتصادي وسياسي جديد يشهده النظام العالمي.

وتعَدُّ الأبعاد الاقتصادية والسياسية للحرب الروسية _ الأوكرانية، أهم بكثير من الأبعاد العسكرية، فلا يستطيع أحد أن ينكر أن الحرب تمثل بالدرجة الأولى صراعاً سياسياً ولو دَاخَلَتْهُ بعض الوسائل العسكرية. وكانت أولاً وأخيراً محصلة السعي الأوكراني للانضمام للناتو والاتحاد الأوروبي، وهذا ما لا تريده روسيا.

وبدورنا سنحاول في هذا التقرير تسليط الضوء على **الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية للحرب الروسية – الأوكرانية**، وسنتعرَّف من خلاله على مواقف الدول من الحرب، والعقوبات المسلطة على روسيا، وجلسات المفاوضات، والتأثيرات الاقتصادية للحرب وآثارها المتوقعة على سوريا.

انطلق المركز في إعداد هذا التقرير من مصادر ميدانية مطَّلعة، ومن مخرجات ندوات مغلقة مع الخبراء، إضافةً إلى المصادر التالية:

معهد دراسات الحرب الأمريكي.	صحيفة الإندبندنت.
معهد واشنطن.	صحيفة الواشنطن بوست.
معهد الشرق الأوسط.	نيويورك تايمز.
معهد الدراسات الدولية والاستراتيجية.	الغارديان.
مركز كارينغي للسلام.	Oryx.
وكالة الأناضول.	CNN.
قناة الجزيرة العربية والإنجليزية.	فايننشال تايمز

تطور مواقف الدول من الحرب

تؤيد روسيا	ضد روسيا	على الحياد
الصين - كوريا الشمالية	الولايات المتحدة - بريطانيا	معظم الدول العربية - (الإمارات تميل لروسيا)
إيران	معظم دول حلف الناتو والاتحاد الأوروبي	تركيا (تميل لأوكرانيا)
فنزويلا - كوبا - نيكاراغوا	كندا	الكيان الإسرائيلي (يميل لروسيا)
أرمينيا - كازاخستان - قيرغيزستان - طاجيكستان - بيلاروسيا (دول منظمة معاهدة الأمن الجماعي)	أستراليا - اليابان	البرازيل (تميل لروسيا)
هنغاريا - إريتريا - صربيا - بورما - النظام السوري	كوريا الجنوبية - تايوان	الهند - باكستان - بنغلادش - إندونيسيا

دول أخرى ضد الغزو الروسي لأوكرانيا: التشيلي - الإكوادور - باراجواي - هندوراس - جواتيمالا - أوروجواي - البيرو - الأرجنتين - كولومبيا - المكسيك - نيوزيلندا، وسنغافورة...

شهد التدخل الروسي في أوكرانيا منذ 24 فبراير/شباط الماضي مواقف دولية رسمية متباينة بين التأييد والرفض والحياد والنأي بالنفس والإدانة عبر الأمم المتحدة.

عربياً، أيد النظام السوري التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، بينما رفضته الكويت وليبيا ولبنان. بدورها، نأت فلسطين والجزائر والعراق بنفسها عن الأزمة، واكتفت جيبوتي والصومال وجزر القمر واليمن بالإدانة عبر القرار الأممي الذي يأسف لـ "العدوان الروسي". بينما فضلت إحدى عشرة دولة الحياد، أبرزها: مصر والسعودية والأردن والإمارات وقطر وسلطنة عمان والمغرب وتونس.

دولياً: تواجه روسيا الآن ردَّ فعل غير مسبوق من الدول الغربية بسبب غزوها لأوكرانيا يشمل ذلك:

- الدعم المالي والعسكري والإنساني لأوكرانيا.
- تحركات لتنويع إمدادات الطاقة بعيداً عن روسيا.
- استبعاد البنوك الروسية من النظام المالي الدولي.
- انقطاع معظم عمليات النقل الجوي والبحري من وإلى روسيا.
- قرار الشركات الكبرى بتعليق أنشطتها في روسيا أو مع روسيا.

تعهَّدت الولايات المتحدة ومعظم دول الناتو والاتحاد الأوروبي بالاستمرار في إمداد أوكرانيا بالسلاح بما في ذلك الدفاعات الجوية، وبالمجمل فقد كان الرد الغربي بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا -رغم امتناعه عن التدخل

العسكري خشية الاصطدام بروسيا واندلاع حرب نووية- رداً مفاجئاً لروسيا التي كانت تراهن على حاجة أوروبا للطاقة الروسية كسبب كافي لعدم اتخاذها موقف جاد وحازم من روسيا..

ويمكن القول إن أولى الخسائر الروسية في معركتها مع النظام العالمي، هو الخسارة السياسية التي مني بها بوتين بعد رهانه على تفكك دول حلف الناتو، وإذا به يدفع الناتو لقرار موحد وقوي ضد روسيا. وأطلقت الدول الأوربية والاتحاد الأوروبي حزمةً واسعةً من العقوبات الاقتصادية، كما نشر الناتو وعلى رأسه الولايات المتحدة المزيد من قواته في الدول المجاورة لأوكرانيا وزاد من تفعيل خططه الدفاعية.

كما بدأت الولايات المتحدة وحلفاؤها جولات مكوكية واتصالات على مستوىً عالٍ بهدف تفعيل أدوات ضغط هائلة على كثير من الدول المنتجة للنفط والطاقة، على سبيل المثال تعرضت الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا وإندونيسيا والأرجنتين لمحاولات استقطاب من أحد الأطراف في هذه الحرب. وازدادت الضغوط على دول الخليج من الطرفين من أجل توفير مصادر بديلة عن النفط والغاز الروسي. وفي المقابل تواصل روسيا الضغط على أوروبا عبر إجبار الدول المستوردة للغاز الروسي بالدفع بالروبل، وكذلك إعلان روسيا سداد الديون بالروبل، بل صعّدت موسكو الأمر بإعلانها قطع إمدادات الغاز عن دول مثل بولندا وبلغاريا.

وفي صعيد آخر متصل يُعَدُّ قرار ألمانيا برفع ميزانيتها العسكرية إلى مئة مليار يورو، وتخلّيها عن نهج "التريث في تعزيز قدراتها العسكرية" أحد أبرز التحولات التي شهدتها الساحة الدولية جراء الحرب.

على جانب آخر، أيدت بعض الدول والأطراف الموقف الرسمي لموسكو في حربها على كييف، مثل: بيلاروسيا - الصين - كوريا الشمالية - فنزويلا - الحوثيون وإيران. بالمقابل كانت اتخذت دول أخرى أبرزها تركيا - باكستان - الهند - إندونيسيا - البرازيل موقف الحياد من الحرب.

وفي ظل تعمق الخلافات واشتداد الاستقطاب العالمي والضغوط الكبرى على الدول الإقليمية فإن ذلك ولّد الخوف من تمدد الحرب إلى دول مجاورة، وظهور أزمة تضخم اقتصادي وأزمة غذاء عالمية، علاوة على الاتجاه نحو تشكيل تكتلات وتحالفات إقليمية جديدة.

العقوبات على روسيا

الجهة	العقوبات	الآثار المتوقعة
الولايات المتحدة	حظر جميع الاستثمارات الجديدة في روسيا.	إضعاف الاقتصاد الروسي.
	منع سداد أي ديون من حسابات روسيا بالدولار في المؤسسات المالية الأميركية.	يؤدي التخلف عن السداد إلى إخراج المستثمرين الأجانب القلائل المتبقين من روسيا وزيادة عزلة الاقتصاد الروسي، وإجبار روسيا على إيجاد مصادر تمويل جديدة خارج أموال البنك المركزي المجمدة.
	حُظِرَ على المواطنين الأمريكيين: تقديم أو تلقي أي مساعدات أو توفير أموال أو سلع أو خدمات لكل من سوق هيدرا Hydra ومنصة تبادل العملات المشفرة جارانتيكس في الاتحاد الروسي وتجميد أي أصول لديهما. كما صادرت الولايات المتحدة ما قيمته 25 مليون دولار من البيتكوين.	Garantex (منصة تبادل العملات الافتراضية) سوق هيدرا Hydra سوق روسية على الشبكة المظلمة "دارك نت" (وفر سوق هيدرا ما يقرب من 86٪ من عملات البيتكوين التي تلقتها بورصات العملات المشفرة الروسية عام 2019) تساعد العقوبات على منع انتشار خدمات الجرائم الإلكترونية بما في ذلك نشاط برامج الفدية، والتي تصدر من روسيا.
	تجميد أصول مصرفي سبيربنك الروسي، الذي يمتلك ثلث إجمالي الأصول المصرفية الروسية، وبنك ألفا رابع أكبر مؤسسة مالية في البلاد. وحظر التعامل معهما، باستثناء معاملات الطاقة التي ترتبط بمشتريات الحلفاء الأوروبيين من النفط والغاز من روسيا.	قيَّدَ وصول المؤسسات المالية المملوكة للدولة لروسيا إلى أسواق رأس المال الغربية، واستهدف أكبر مُقرضي الدولة والشركات، وفرضَ قيوداً واسعة النطاق على التجارة.
	حظر كامل على شركات روسية كبرى مملوكة للدولة، ومن بين تلك الكيانات شركتي الطائرات المتحدة وبناء السفن المتحدة.	ستضر بقدرة الكرملين على تمويل مجهوده الحربي.
	حظر التعامل مع ابنتي بوتين، وزوجة وزير الخارجية الروسي لافروف وابنته، ورئيس الوزراء الروسي ميخائيل ميشوستين، وديمتري ميدفيديف، الذي يشغل منصب نائب رئيس مجلس	الضغط على أنصار بوتين.

	الأمن الروسي. وعزل هؤلاء الأفراد عن النظام المالي الأمريكي وتجميد الأصول التي يمتلكونها في الولايات المتحدة.	
	إيقاف تبادل المعلومات مع سلطات الضرائب الروسية. (قالت وزارة الخزانة الأمريكية إنها لم تشارك أي معلومات ضريبية مع السلطات الروسية اعتباراً من 24 شباط).	يضمن أن الولايات المتحدة لا تقدم أي معلومات يمكن أن توفر دخلاً لروسيا من خلال تحصيل الضرائب
	إضافة مئة وعشرين كياناً روسياً وبيلاروسياً –معظمها شركات لها صلات بالجيش– إلى قائمة الجهات الممنوعة فعلياً من الحصول على التكنولوجيا الحيوية.	إضعاف قطاعات الدفاع والفضاء والبحرية في روسيا وبيلاروسيا، وغيرها من القطاعات الاستراتيجية، ومنع التكنولوجيا والبرمجيات من الوصول إلى القطاعات العسكرية في روسيا وبيلاروسيا.
	منع مواطني الولايات المتحدة من إجراء أي تعاملات مع الشركات الروسية وتجميد جميع أصولها الخاضعة للولاية القضائية الأمريكية. تجميد ممتلكات ومصالح ممثلي النخبة الروسية (زعماء – أثرياء وأفراد عوائلهم) الموجودة في الولايات المتحدة ممن دعموا حرب روسيا في أوكرانيا، وحظر الكيانات التابعة لهم أو تلك التي يملكونها بنسبة 50٪ أو أكثر.	فصل المسؤولين الروس الكبار وأقاربهم عن النظام المالي الأمريكي وستجمد أي أصول تابعة لهم في الولايات المتحدة.
الاتحاد الأوروبي	حظر استيراد الفحم من روسيا.	تصل قيمته إلى أربعة مليارات يورو سنوياً.
	حظر التعامل مع أربعة بنوك روسية، من بينها VTB، وهو رابع أكبر بنك في البلاد.	تقييد وصول المؤسسات المالية المملوكة للدولة لروسيا إلى أسواق رأس المال الغربية، واستهدف أكبر مقرضي الدولة، وتعطيل مشاريع العديد من الأسر، ولا سيما فيما يخص شراء بيت من خلال القروض، لأن نسبة كبيرة منها، تعتمد على القروض كخيار شبه وحيد لتحقيق ذلك.
	حظر دخول السفن الروسية إلى موانئ الاتحاد الأوروبي.	تشديد القيود البحرية بعد وقف حركة النقل الجوي، وهي خطوة ستزيد من تعطيل الشحنات التجارية لروسيا (استثنى الاتحاد السفن التي تخص الإمدادات الزراعية والغذائية والمساعدات الإنسانية والطاقة)

	منع الشاحنات من روسيا وحليفتها بيلاروسيا، من سلوك طرق الاتحاد الأوروبي، ووقف استيراد المأكولات البحرية الروسية والإسمنت والخشب والخمور وتصدير أشباه الموصلات والآلات ومعدات النقل إلى الاتحاد الروسي.	إضعاف قطاعات الصناعة التي تعتمد التكنولوجيا الحديثة - خفض تدفق الأموال على الشركات والأثرياء الروس.
	حظر مشاركة الشركات الروسية في المشتريات العامة في الاتحاد الأوروبي وتقديم أي دعم مالي لهيئات الدولة الروسية.	-
بريطانيا	تجميد أصول أربعة عشر فرداً وكياناً لهم صلات بوسائل الإعلام الروسي.	التضييق على الدعاية الروسية.
	حظر جميع الاستثمارات في روسيا وتجميد أصول مصرفي "سبيربنك" و"بنك موسكو الائتماني"، بالتوافق مع العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة. كما حظرت المملكة المتحدة جميع الاستثمارات الجديدة المتجهة إلى روسيا.	إضعاف الاقتصاد الروسي.
	فرضت حظر على واردات منتجات الحديد والصلب الروسية، وفرضت قيوداً على شراء الشركات الروسية للتقنيات التكنولوجية المتقدمة من المملكة المتحدة. إيقاف واردات الفحم والنفط الروسي حتى نهاية العام.	إضعاف قطاعات الصناعة التي تعتمد التكنولوجيا الحديثة.
دول البلطيق	إيقاف استيراد الغاز الروسي.	منع روسيا من الاستفادة من واردات الطاقة بوصفها مصدراً رئيسياً للطاقة في أوروبا.
الولايات المتحدة	تجميد أصول شركتين روسيتين كبيرتين مملوكتين للدولة: شركة Alrosa، (واحدة من أكبر شركات تعدين الماس في العالم)، وشركة United Shipbuilding Corporation، التي تبني العديد من السفن الحربية العسكرية في البلاد. بالإضافة لمنع الشركتين من الوصول إلى النظام المالي الأمريكي.	قالت وزارة الخزانة إن هذه الخطوة ستقطع إيرادات الحرب الروسية ضد أوكرانيا.
	حظر التعامل مع عدد من الأفراد والمنظمات المتهمين بتسهيل المعاملات غير المشروعة، مثل: مصرف "ترانس كابيتال بنك" الروسي، الذي اعتبرته واشنطن "الحلقة الرئيسية في المحاولات للالتفاف على العقوبات"، وهو بنك تجاري روسي مملوك للقطاع الخاص يوفر لعملائه القدرة على إجراء المعاملات من خلال نظام بديل لسويفت. (طالت العقوبات كذلك النائبة الأولى لرئيسة البنك المركزي الروسي كسينيا يودا‌ييفا، ورئيس إدارة مصرف "أوتكريتيه" ميخائيل زادورنوف. وتم فرض عقوبات إضافية على رجل الأعمال الروسي إدوارد	منع المؤسسات الروسية من الالتفاف على العقوبات الغربية.

	مالوفييف، إضافة إلى شبكة "تسارغراد" الإعلامية المرتبطة به).	
	منع أي سفينة مرتبطة بروسيا أن ترسو في الموانئ الأمريكية.	تقييد الحركة التجارية الروسية.
	عقوبات تستهدف شركة عاملة في صناعة تعدين العملات الرقمية في روسيا.	منع المؤسسات الروسية من الالتفاف على العقوبات الغربية وإيجاد مصادر تمويل أخرى (كالعملات الرقمية).
	فرض قيود على تأشيرات ستمئة وخمسة وثلاثين روسيًّاً لتورطهم في قمع المعارضة في روسيا وخارجها، والمشاركة في أنشطة تهدد أوكرانيا.	الضغط على الطبقات المقربة من السلطات الحاكمة في روسيا
بريطانيا	أضافت بريطانيا ابنتي بوتين، وكذلك ابنة لافروف، إلى قائمة الأفراد الذين تعرضوا لعقوبات مالية وحظر سفر.	-
	تجميد أصول وحظر دخول ستة وعشرين مسؤولاً ورجل أعمال روسي إلى الأراضي البريطانية من بينهم: عزاتبيك عمربيكوف، الملقب "جزار بوتشا"، والعقيد الجنرال في الجيش الروسي نيكولاي بوغدانوفسكي، الذي يشغل منصب النائب الأول لرئيس هيئة الأركان العامة، رئيس شركة السكك الحديد، أوليغ بيلوزيوروف، النائب الأول لمدير هيئة الأمن الفدرالية الروسية سيرغي كوروليوف.	-
	تجميد الأصول وحظر التعامل مع عدد من الشركات بما فيها "جاي أس سي كلاشنيكوف كونسيرن" المنتجة خصوصاً لبنادق آي-كاي 12 التي تستخدمها القوات الروسية. ومصنع إنتاج الآلات في مدينة أرزاماس الروسية، بالإضافة الى شركة الصناعة العسكرية الروسية والمجموعة الصناعية بروميتك-دوبنا .والشركة الحكومية لتأجير النقل.	التضييق على الشركات والمؤسسات التي توفر إيرادات للحرب الروسية في أوكرانيا.
	فرض حظر استيراد لعدد من البضائع من روسيا وزيادة الضرائب على بضائع أخرى. (حظرت بريطانيا استيراد الفضة والمنتجات الخشبية والكافيار، فيما زادت الضرائب 35٪ على الماس والمطاط من روسيا وحليفتها بيلاروسيا)	الضغط على الاقتصاد الروسي والحد من تدفق الأموال على المؤسسات والأثرياء الروس.
سويسرا	حظر استيراد الفحم والخشب والإسمنت	-
هولندا	تجميد الأصول الروسية في هولندا	-
اليابان	جمدت الحكومة اليابانية أصول 398 شخصاً، من بينهم ابنتي بوتين، و28 منظمة كعقوبات إضافية ضد روسيا.	-

	حظر استيراد الفودكا والفحم الروسي بالإضافة لحظر الحكومةِ الأفرادَ والشركاتِ اليابانية من إجراء أي استثمارات جديدة في روسيا.	فرض تكلفة اقتصادية أكبر على روسيا وإضعاف الاقتصادي الروسي.
كندا	عقوبات على 33 كيانا لها صلات بصناعة الدفاع الروسية، كما أضافت كندا 14 روسيا آخرين، بمن فيهم ابنتا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إلى قائمتها للأفراد المستهدفين بالعقوبات	فرض تكلفة اقتصادية أكبر على روسيا التأثير على صناعة الدفاعة الروسية وتحجيم قدرتها على التطور
نيوزيلندا	عقوبات على 18 كيانا روسيا، بما في ذلك البنك المركزي الروسي وصندوق الثروة السيادية، وأكبر المؤسسات المالية في البلاد، تشمل حظر التعامل مع هذه المصارف والبنوك. وفرض 35 في المائة من الرسوم الجمركية على جميع الواردات من روسيا اعتبارًا من 25 أبريل وتمديد الحظر المفروض على صادرات المنتجات الصناعية إلى روسيا.	فرض تكلفة اقتصادية وسياسية على روسيا.
الولايات المتحدة	عقوبات تستهدف أعضاء مجلس إدارة بنكين روسيين رئيسيين وبنك روسي مملوك للدولة و10 من الشركات التابعة له وشركة تصنيع أسلحة وثلاث محطات تلفزيونية روسية تسيطر عليها الدولة. وقالت إدارة بايدن أيضاً إنها ستمنع الأمريكيين من تقديم خدمات المحاسبة أو الاستشارات لأي شخص في روسيا.	إضعاف الاقتصاد الروسي التأثير على صناعات الدفاع الروسية.
	عقوبات على شركة لإدارة اليخوت وأصحابها، بالإضافة لأربعة مسؤولين حكوميين روس ويوري سلي وسار رئيس شركة مملوكة للدولة الروسية تزود الجيش الروسي بالطائرات. كما خضع للعقوبات سيرغي رولدوجين، عازف التشيلو الروسي وصديق قديم للسيد بوتين، الذي وصفته وزارة الخزانة بأنه "وصي على ثروة الرئيس بوتين في الخارج".	الضغط على الطبقة الحاكمة والمقربة من بوتين.
	عقوبات على ماريا زاخاروفا، المتحدثة باسم وزير الخارجية الروسي، وأليكسي مورداشوف، الملياردير الروسي. كما أعلنت وزارة التجارة أنها ستدرج 71 منظمة على القائمة السوداء لدورها في استيراد التكنولوجيا الرئيسية للجيش الروسي.	منع الجيش الروسي من استيراد التكنولوجيا.
الاتحاد الأوروبي	تجميد الأصول وحظر السفر ضد 65 شخصا، بمن فيهم أعضاء رئيسيون في الجيش الروسي اتهموا بارتكاب فظائع، كجزء من حزمة العقوبات السادسة.	إضعاف القوة الاقتصادية والمالية لروسيا.

	من بين المستهدفين بإجراءات عقابية العقيد أزاتبيك أوموربيكوف، الذي أشار إليه الاتحاد الأوروبي باسم "جزار بوتشا" ، والعقيد الجنرال ميخائيل ميزينتسيف ، المعروف باسم "جزار ماريوبول" لدوره في الإشراف على الحصار المفروض على المدينة الساحلية. ومن بين الأشخاص الآخرين في القائمة ألينا كابايفا، لاعبة الجمباز الأولمبية المتقاعدة التي يشاع أنها مرتبطة عاطفياً بالسيد بوتين.	منع روسيا من الاستفادة من واردات الطاقة بوصفها مصدر رئيسي للطاقة في أوروبا.
	مُنع أكبر بنك في روسيا، وهو سبيربانك، بالإضافة إلى بنك موسكو الائتماني، والبنك الزراعي الروسي، والبنك البيلاروسي للتنمية والتعمير، من استخدام نظام سويفت للتحويلات المصرفية الدولية. بالإضافة لعقوبات محطات البث "آر تي آر بلانيتا" و"روسيا آر تي آر" و"روسيا 24" و"تي في سنتر إنترناشونال".	إضعاف القوة المالية والاقتصادية لروسيا.
	حظر على معظم النفط الروسي على مدى ستة أشهر، والمنتجات البترولية المكررة الأخرى على مدى ثمانية أشهر. فصل ثلاثة بنوك رئيسية عن نظام سويفت وتمديد حظر التصدير إلى روسيا وخاصة المواد الكيماوية والسلع عالية التقنية.	هذه الخطوة تعني أن حوالي 90٪ من صادرات النفط الروسي إلى أوروبا سيتم حظرها بحلول نهاية العام، علماً أن الاتحاد يستورد نحو 25٪ من نفطه من روسيا. من المتوقع وجود استثناء مؤقت" للبلدان غير الساحلية، مثل المجر وجمهورية التشيك وسلوفاكيا، التي "تعاني من اعتماد محدد على الإمدادات الروسية، وليس لديها خيارات بديلة قابلة للتطبيق". كما ستحصل بلغاريا وكرواتيا أيضاً على "استثناءات مؤقتة" لأنواع معينة من النفط
بريطانيا	عقوبات على 206 أفراد. منهم 178 شخصاً لدورهم في دعم دونيتسك ولوهانسك. (تشمل الإجراءات تجميد أصول وحظر سفر) كما أضافت بريطانيا يوجين تينينباوم وديفيد دافيدوفيتش، وهما من الأوليغارشيين الروس الذين تقول إن لهم علاقات وثيقة مع رومان أبراموفيتش، إلى قائمتها للأفراد المستهدفين بالعقوبات.	الضغط على الطبقة المقربة من بوتين والأوليغارشيين في روسيا.

	عقوبات ضد شخصيات عسكرية روسية بالإضافة إلى أفراد وشركات تدعم عمليات روسيا في أوكرانيا. وشملت الإجراءات تجميد أصول وحظر سفر أزاتبيك أوموربيكوف وهو مقدم قالت الحكومة البريطانية إنه متورط بشكل مباشر في ارتكاب فظائع في بوتشا. زيادة تعريفاتها الجمركية على الواردات لبعض المنتجات الروسية وتحظر واردات الفضة والمنتجات الخشبية وبعض السلع الفاخرة من روسيا.	إضعاف القوة الاقتصادية والمالية لروسيا. الضغط على الطبقة الحاكمة في روسيا.
	حظر تصدير بعض المنتجات والتكنولوجيا، مثل معدات المراقبة، إلى روسيا.	فرض قيود على قطاع التكنولوجيا الروسية.
	حظر على صادرات الخدمات ما من شأنه أن يمنع الشركات الروسية من استخدام شركات المحاسبة والاستشارات الإدارية والعلاقات العامة في بريطانيا. عقوبات على 63 فرداً كثيرٌ منهم على صلة بمؤسسات إعلامية روسية. بالإضافة لفرض رسومٍ جمركيةٍ على استيراد منتجات مثل البلاتين والبلاديوم وحظر تصدير مواد مثل البلاستيك والمطاط. كما أضافت بريطانيا شركة Evraz، وهي شركة فولاذ مملوكة جزئياً للسيد أبراموفيتش إلى قائمة المنظمات المستهدفة بالعقوبات.	فرض قيود على التجارة الروسية وإضعاف القوة المالية والاقتصادية لروسيا. _
	عقوبات على عائلة بوتين ودائرته الداخلية. ومن بين المدرجين على القائمة السوداء ليودميلا أوشيريتنايا، زوجة بوتين السابقة، وألينا كاباييفا، لاعبة الجمباز الأولمبية المتقاعدة التي يشاع منذ فترة طويلة أنه مرتبط بها عاطفياً.	الضغط على الطبقة المقربة من بوتين.
أستراليا	فرضت الحكومة عقوبات على 14 شركة روسية ذات أهمية استراتيجية واقتصادية لروسيا، بما في ذلك شركة السكك الحديدية في البلاد، وعملاق النقل Kamaz و Ruselectronics، وهي شركة منتجة لمكونات الإلكترونيات.	إضعاف القوة المالية والاقتصادية لروسيا.
	أعلنت أستراليا عن إجراءات عقابية ضد 147 شخصاً، من بينهم 144 عضواً في مجلس الشيوخ الروسي، وابنتان بالغتان للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وابنة سيرغي لافروف، وزير الخارجية الروسي.	الضغط على الطبقة الحاكمة والطبقة المقربة من بوتين.

	عقوبات على المزيد من الأشخاص والجماعات المرتبطة بروسيا وبيلاروسيا. وتستهدف هذه الإجراءات الأشخاص ووسائل الإعلام التي تنشر المعلومات المضللة، فضلاً عن مجموعة فاغنر.	تحجيم الدعاية الروسية.
كندا	عقوبات مالية على 21 ملياردير روسياً تربطهم علاقات وثيقة بالحكومة الروسية، فضلاً عن أفراد أسرهم. وكان من بين المستهدفين الرئيس السابق لشركة النفط لوك أويل، وأندريه أ. غوروييف، سليل إمبراطورية الأسمدة فوساغرو.	إضعاف القوة الاقتصادية والمالية لروسيا.
	أضافت كندا 19 مسؤولاً دفاعياً روسياً وخمس منظمات عسكرية إلى قائمتها للأفراد المستهدفين بالعقوبات، ومنع الروس المستهدفين بالعقوبات من دخول كندا. بالإضافة لعقوبات على 14 من الأوليغارشيين الروس والمقربين من بوتين.	الضغط على الطبقة الحاكمة والطبقة المقربة من بوتين.
تايوان	وزارة الخارجية التايوانية تمدد حظرها على تصدير سلع التكنولوجيا الفائقة إلى بيلاروسيا (لحرمان روسيا من الاستفادة منها عن طريق بيلاروسيا).	إضعاف الصناعات الدفاعية التي تعتمد على التكنولوجيا.
إسبانيا	عقوبات شخصية على المدير العام لوكالة الإعلام الدولية "روسيا سيغودنيا" ديمتري كيسيليف	تحجيم الدعاية الروسية.

فرضت أوروبا والولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي ودول أخرى مثل كندا واليابان وأستراليا، تايوان، عقوبات اقتصادية متنوعة وكبيرة على روسيا تناولت جوانب عديدة، أهمها تجميد أصول البنك المركزي الروسي، وقصر إمكانية الوصول الى احتياطاته البالغة 630 مليار دولار، ومنع رجال الأعمال من التعاون مع البنك المركزي الروسي ووزارة المالية الروسية، واستبعاد مصارف مُعيَّنة من نظام سويفت المالي[1].

[1] نظام سويفت: هو نظامُ ماليٌّ عالمي حديث جاء بديلاً عن نظام "تلِكس" القديم. ويسمح نظام "سويفت" بانتقال سلس وسريع للمال عبر الحدود. وكلمة سويفت – SWIFT– هي اختصار لـSociety for Worldwide Interbank Financial Telecommunications ومعناها "جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك"، وقد بدأ العمل في هذا النظام عام 1973 م، ومركز هذه الجمعية بلجيكا، ويربط نظام "سويفت" أكثر من أحد عشر ألف بنك ومؤسسة في أكثر من مئتي دولة، وهو نظام مراسلة إلكتروني يعمل بطريقة ترميز مشفّرة يتم من خلالها أكثر من 42 مليون عملية تحويل مالي يومياً، وهو نظامُ دقيق يخبر المتعاملين والمتداولين بموعد إرسال المدفوعات وتسلّمها وتسليمها.

ويعدُّ "سويفت" نظاماً دولياً للتحويلات المالية بين البنوك، وبين الشركات الكبرى والبنوك، ويتم من خلاله تداول تريليونات الدولارات بين الشركات والحكومات مقابل صفقات تجارية وأقساط القروض ومستحقات الديون وغيرها، ما يجعل حركة التجارة العالمية والمعاملات المالية تتم بسرعة وسهولة وأمان.

ووقف تصدير السلع ذات التقنية العالية ومعدات تكرير النفط. إضافة الى عقوبات على شركات الطيران الروسية حيث مُنِعَت الطائرات الروسية من التحليق في الأجواء الأوروبية، وعقوبات أخرى ذات طابع ثقافي ورياضي، كما تناولت وسائل الإعلام الروسية ومنصاتها الإخبارية التي أُغلِقَت. كما اتخذت الولايات المتحدة قراراً بحظر استيراد النفط والغاز الروسي، في خطوة تقول دول أوروبا الغربية أنها تسعى لتطبيقها أيضاً مع نهاية العام الحالي (بسبب اعتمادها المفرط على النفط والغاز الروسي). وشكلت هذه بمجموعها وتنوعها، العقوبات الأكثر شمولاً التي كان على أي قوة عظمى أو دولة متقدمة كبرى أن تواجهها منذ عام 1945.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو مدى تأثير هذه العقوبات أو مدى إمكانيتها في توجيه ضربة قوية للاقتصاد الروسي؟

بحسب **مركز كارينغي** للسلام الدولي في أوروبا فإنه "وعندما تشتد العقوبات على إيران وكوريا الشمالية وفنزويلا تحت وطأة العقوبات الغربية، كان بوسع هذه الدول أن تعتمد على روسيا والصين للتهرب من بعضها. وطالما أن بكين تمتد على السياج، فإن الاقتصاد الروسي لن ينهار. ستشهد تضخماً مفرطاً، وسوف تتآكل مستويات معيشتها، وسوف ينخفض نموها في الأمد البعيد. لكنها سوف تتخبط. ومع ذلك، إذا أشارت الصين إلى أنها مستعدة لإخفاء عقوبات الغرب، فإن الحسابات في موسكو ستتغير... القاعدة الاساسية هنا هو أن العقوبات في حد ذاتها ليست أداة لكسب الحروب – كما يعلمنا التاريخ (فنزويلا – العراق – إيران – أفغانستان – كوبا – ...)، كما لا توجد مؤشرات تدفع للاعتقاد بأن الروس سوف ينتفضون ضد فلاديمير بوتين على الفور بسبب العقوبات...".

يمكن القول أن التأثير المالي قصير الأجل للعقوبات على الاقتصاد الروسي كان كبيراً وانخفض الروبل بأكثر من 40 بالمئة مقابل الدولار بعد الغزو، ولكن سرعان ما أعطى البنك المركزي الروسي الأولوية لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف بعد الموجة الأولى من العقوبات، فتعزز الروبل الروسي بعد ذلك فوق مستواه قبل الحرب بحلول أواخر أبريل نيسان وضاعف البنك المركزي الروسي سعر الفائدة القياسي إلى 20 في المائة بعد بدء الحرب، ولكن بحلول منتصف حزيران/يونيو، عاد سعر الفائدة وسيولة القطاع المصرفي إلى مستويات ما قبل الحرب.

ويتوقع معظم المراقبين أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الروسي بنحو 10٪ هذا العام وبنسبة 1,5٪ العام المقبل. كما قفز مؤشر أسعار المستهلك الرسمي في روسيا بنحو 11 بالمئة من منتصف فبراير شباط إلى أوائل مايو أيار. ومنذ ذلك الحين، كان الوضع ثابتاً تقريباً، وربما يرجع ذلك جزئياً إلى أن الروبل المعزز ساعد في إبقاء تكاليف الاستيراد منخفضة، وتشير المؤشرات إلى أن قطاع الخدمات في روسيا انكمش بشكلٍ حادٍ في آذار/مارس واستمر في الانكماش بشكل متواضع اعتباراً من أيار/مايو؛ سجل قطاع الصناعات التحويلية انخفاضاً أصغر في مارس ويبدو أنه توسع في مايو[2].

[2] خنق الدب؟ العقوبات على روسيا بعد أربعة أشهر | مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية(csis.org)

وبحسب المراقبين الغربيين فإن انخفاض القدرة على الوصول إلى التكنولوجيات المستوردة، إلى جانب نزوح الشركات الأجنبية والعمال الروس المهرة[3]، سوف يشكل عبئا طويل الأجل على الاقتصاد الروسي. وتزعم وزارة التجارة الأمريكية أن صادرات الرقائق العالمية إلى روسيا انخفضت بنسبة 90 في المائة، حيث فرضت 38 دولة ضوابط على الصادرات. وتشير البيانات إلى أن واردات روسيا انخفضت بشكل حاد في مارس وأبريل. ويؤثر ذلك على الإنتاج الصناعي، بما في ذلك المعدات العسكرية، ومن المحتمل أن تزداد الاضطرابات مع نفاد مخزونات الأجزاء المستوردة.

لكن وبغض النظر عن خسائر موسكو الاقتصادية وبعد مرور ما يقارب ال_ 4 شهور على الغزو الروسي لأوكرانيا فقد بات من المشكوك فيه أن يكون للعقوبات الغربية حتى هذه اللحظة بالذات أي تأثير على سياسة الكرملين، وذلك لعدة أسباب:

– تواصل روسيا تلقي عائدات من صادراتها من الطاقة. وشكلت عائدات النفط والغاز 47 في المئة من الإيرادات الفيدرالية الروسية من يناير إلى مايو من هذا العام. وزادت عائدات النفط والغاز بنسبة 80 في المائة. ولا تزال روسيا تكسب ما يقرب من 1مليار دولار يومياً من عائدات التصدير من النفط والغاز، والتي يتدفق نصفها مباشرة إلى خزائن موسكو. وللمقارنة، تشير البيانات المالية الروسية إلى أن موسكو أنفقت 325 مليون دولار يومياً على النفقات العسكرية في أبريل وهو ما يكفي لتأجيج حرب ضخمة لفترة طويلة من الزمن.

– الدوافع السياسية لبوتين لمثل هذا الغزو هي أيديولوجية وتاريخية. يتم تعبئتها في روايات ملفقة ويتم قمع وسائل الإعلام تقريباً.

ولكن على المدى المتوسط أو الطويل، من المتوقع أن تزيد العقوبات بشكل كبير من تكلفة الحرب بالنسبة لروسيا وعزلها عن الغرب، على أن استخدام العقوبات لإجبار روسيا على إنهاء الحرب يبدو الآن من غير المرجح أن ينجح إلا في حال تحقيق نتائج عسكرية مواتية لأوكرانيا واستمرار الآداء الضعيف للجيش الوسي، حيث يمكن لهذه العوامل أن تسهم بشكل كبير في إقناع الحكومة الروسية بالتوقف عن القتال لأنها تظهر وحدة غربية ستدفعه لتكاليف باهظة.

[3] تقدر كلية الإدارة بجامعة ييل، التي تتعقب أكثر من 1350 شركة أجنبية في روسيا، أنه اعتباراً من منتصف يونيو، كانت 12 في المائة تقلص عملياتها، و35 في المائة علقت عملياتها، وأعلنت 24 في المائة أنها ستنسحب بالكامل.

طرد الدبلوماسيين الروس

التاريخ	عدد المطرودين (...)
28 شباط	الولايات المتحدة (12)
1 مارس	بلغاريا (2) – الولايات المتحدة (1)
4 مارس	الجبل الأسود (1)
14 مارس	سلوفاكيا (3)
18 مارس	بلغاريا (10)
23 مارس	بولندا (45) -ليتوانيا (4) – لاتفيا (3) – إستونيا (3)
28 مارس	مقدونيا (5)
29 مارس	هولندا (17) – إيرلندا (4) – التشيك (1) – بلجيكا (21)
30 مارس	سلوفاكيا (35)
1 نيسان	بلغاريا (1)
4 نيسان	ألمانيا (40) – فرنسا (35) – ليتوانيا (1)
5 نيسان	إيطاليا (30) – الدنمارك (15) – إستونيا (14) – السويد (3) – إسبانيا (25) – سلوفينيا (15) – لاتفيا (13) – بعثة الاتحاد الأوروبي (19) – البرتغال (10) – رومانيا (10) – السويد (3)
7 نيسان	الجبل الأسود (4) – استراليا (4) – النمسا (4)
8 نيسان	اليابان (8)
11 نيسان	فرنسا (6) كرواتيا (18 دبلوماسيا و6 موظفين إداريين).
15 نيسان	مقدونيا (6)

تستخدم أوروبا وحلفاء أوكرانيا عموماً السلاح الدبلوماسي للضغط على موسكو وتوجيه رسائل قاطعة بشأن الأزمة الأوكرانية، وذلك إلى جانب العقوبات الاقتصادية على أمل ردع الجانب الروسي، وبالفعل طردت العديد من الدول الأوروبية عشرات الدبلوماسيين الروس منذ بداية التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا أواخر فبراير/ شباط الماضي، وعللت معظم الدول قرار الطرد بسبب التهديدات الأمنية أو ادعاءات بالتجسس من الدبلوماسيين الروس، بينما أعلنت بعض الدول موظفي السفارات الروسية بأنهم "أشخاص غير مرغوب فيهم" لتظهر تضامنها مع أوكرانيا.

بالمقابل تصف موسكو خطوات الطرد هذه بـ "الخطوة الانتقامية"، ما دفعها إلى استخدام السلاح ذاته، بحق الدول التي اتخذت قرارات طرد ضد موظفي السفارات الروسية، ما شكل حرباً دبلوماسية متأججة أعادت إلى الذكريات حقبة الحرب الباردة.

وتعتبر ظاهرة تبادل طرد الدبلوماسيين والسفراء بين الدول تعبيراً عن درجة عالية من حجم التوترات بين الطرفين الأمر الذي ينذر بكثير من التبعات على العلاقات بين هذه الدول مع ما يلحقها من انعكاسات على منظومة العلاقات الدولية إذ لا يمكن فصل حرب طرد الدبلوماسيين عن الموقف المتوتر بين روسيا من جهة والولايات المتحدة ودول الغرب من جهة أخرى والتي تقود حملة لإحياء التحالفات القديمة أو بناء أخرى جديدة قد تدفع العالم لحالة استقطاب دولي حادة.

الخسائر الروسية - الأوكرانية حتى 20 يونيو/حزيران:

الخسائر الأوكرانية	العدد	ملاحظات
الخسائر البشرية المدنية	عدد القتلى المدنيين في أوكرانيا منذ بداية الحرب أكثر من أربعة آلاف شخص والمصابين أربعة آلاف وثمانمئة .	بحسب بيانات الأمم المتحدة، يُعتقد أن الأرقام الحقيقية أعلى بكثير بسبب التأخر في الإبلاغ عن سقوط الضحايا في المدن المحاصرة.
خسائر البنى التحتية	خسائر البنية التحتية في أوكرانيا بلغت نحو 600 مليار دولار.	سجل الجانب الأوكراني أضراراً لحقت بنحو 23 ألف كيلومتر من الطرق المعبدة والحديدية، ونحو 37 ألف متر مربع من العقارات (الشقق داخل آلاف المباني السكنية)، و1141 مؤسسة تعليمية و205 مؤسسات طبية و145 مصنعاً وشركةً. كما لحق الدمار أو الضرر بـ 54 مبنى إدارياً و277 جسراً ومعبراً و10 مطارات عسكرية و8 مطارات مدنية وميناءين اثنين. بالإضافة إلى تعرض ما لا يقل عن 74 مبنى دينياً و62 مبنى ثقافياً آخر للدمار أو الضرر (الإحصاءات حتى مطلع أبريل - نيسان)
الخسائر الاقتصادية	قالت وزارة الاقتصاد الأوكرانية أن الحرب عطلت 70٪ من شركات الدولة والقطاع الخاص وزراعة 30٪ من الأراضي، كما أن حصار الموانئ حرم أوكرانيا من عائدات تشكل 20٪ من الناتج المحلي. وقالت الوزارة أن خسائر البلاد الاقتصادية جراء الحرب تجاوزت بالفعل حاجز التريليون دولار.	تراجع الناتج المحلي الإجمالي بـ 35٪ انكماش بأكثر من 55 % من الاقتصاد بالنسبة إلى عام 2021. يُضاف إليها "التأثير غير المباشر للمعارك" في الاقتصاد، كزيادة البطالة وانخفاض نسبة الاستهلاك وتراجع الإيرادات.
الخسائر الروسية	**العدد**	**ملاحظات**
خسائر المالية مباشرة	خسائر تقدر بـ 300 مليار دولار (ذهب وعملات أخرى).	تم تجميدها بفعل العقوبات الغربية.
خسائر الاقتصاد الروسي	هبوط في قيمة سوق الأسهم بنحو 40٪ منذ بداية عام 2022 ازدياد معدل التضخم بنحو 18 %	تقلص حركة الطيران عبر المطارات الروسية من ثمانية ملايين إلى خمسة ملايين مسافر خلال الأشهر الثلاث الأولى للحرب. وبحسب بلومبيرغ قد تخسر روسيا نحو 22 مليار كـ خسائر لحظر استيراد النفط الروسي.

وفقا للتقارير الدولية، فإن تكاليف الحرب على الاقتصاد الروسي تتجاوز 20 مليار دولار يومياً، وتزداد مع تزايد الأعمال العسكرية وإطالة أمدها، يضاف إليها خسارة الموارد المالية لروسيا التي كانت تحول من أوروبا مقابل النفط والغاز الروسي، بسبب كثافة العقوبات الغربية، والتي طالت العديد من القطاعات الاقتصادية الروسية، وتجميد الأرصدة، وانهيار البنوك التجارية وسلاسل التوريد، وعزلة روسيا عن المجتمع الدولي؛ وإغلاق المجال الجوي أمام الطيران الروسي في العديد من الدول الأوروبية، وكذلك حُظِرت حركة السفن الروسية من دخول موانئ العديد من دول العالم.

على الجانب الآخر كشفت وزارة الاقتصاد الأوكرانية عن حجم خسائر الحرب الروسية، وقالت إنها تجاوزت 600 مليار دولار حتى الآن إضافة إلى خسارة 54 مليار دولار من الاستثمارات الرأسمالية، حسبما أفادت وزارة الاقتصاد الأوكرانية. حيث توقفت معظم الأنشطة الاقتصادية في البلاد، كما لحقت بالبنية التحتية الأساسية من الطرق والجسور والموانئ أضرار كبيرة. وتسبب إغلاق الموانئ الأوكرانية المُطلَّة على البحر الأسود في عرقلة حركة النقل البحري، علاوة على زيادة تدهور الأوضاع المالية، وارتفاع الضغوط التضخمية في أوكرانيا مع ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء والمعادن، والانكماش الاقتصادي بنسبة تتراوح بين 25 و35٪، وفق صندوق النقد الدولي.

على الصعيد الآخر، يزداد عدد الضحايا من المدنيين الأوكرانيين منذ بدء الصراع في أوكرانيا، وذلك بتسجيل 4074 قتيلاً و4826 مصاباً حتى الآن بحسب بيانات الأمم المتحدة.

وفي لوغانسك ودونيتسك المدعومتان من موسكو في شرق أوكرانيا، أبلغت السلطات في دونيتسك عن مقتل 477 مدنيًا وحوالي 2400 جريح؛ بالإضافة إلى مقتل 29 مدنيًا وجرح 60 آخرين في لوغانسك.

تأثيرات الحرب على الاقتصاد العالمي حتى الوقت الحالي (20 يونيو/حزيران):

السلعة	السعر قبل اندلاع الحرب	أعلى سعر (في الحرب)	السعر حتى 15 مارس / آذار	السعر حتى 26 مارس / آذار	السعر حتى 7 أبريل / نيسان	السعر حتى 25 أبريل / نيسان	السعر حتى 10 يونيو - حزيران	السعر حتى 20 يونيو - حزيران
النفط	70-80 (للبرميل - برنت)	139	97	119	100	103	120	113
الذهب	1850 (سعر الأونصة بالدولار)	2070	1922	1985	1931	1,902	1852	1840
الروبل الروسي	كل دولار يساوي 75 روبل	140	107	96	78	74	61	54
الليرة التركية	13,6 ليرة لكل 1 دولار	14,90	14,5	14,75	14,7	14,8	17,1	17,35

كان للعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ضد روسيا، أثار سلبية على الاقتصاد الروسي وعلى الاقتصاد العالمي على حد سواء خصوصاً فيما يتعلق بأسعار الطاقة ومنها أسعار النفط وما صاحبها من موجة تضخم غير مسبوق خاصة في الدول النامية.

جاء تأثر الاقتصاد العالمي بأضرار كارثية نظراً لما يمثله طرفي النزاع من مورد لكثير من احتياجات دول العالم من النفط والقمح خاصة الدول الأوروبية، حيث تعد روسيا وأوكرانيا من كبريات دول العالم المصدرة لاحتياجات دول الشرق الأوسط و دول شمال إفريقيا من الحبوب، كما أن أوروبا تعتمد بشكل كامل على الصادرات الروسية للطاقة، خاصة من البترول والغاز وكل هذا تأثر سلباً بالحرب الدائرة وتداعياتها على الاقتصاد العالمي فوفقاً للمعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية في المملكة المتحدة، يكبد الصراع الدائر في أوكرانيا الاقتصاد العالمي نحو تريليون دولار، والذي أكد أن هذه الخسارة ستسهم في زيادة التضخم العالمي بنسبة 3٪ خلال 2022.

- يُصَدِّرُ البلدان القمح بنسبة 17٪ عالميًا، وتشير التوقعات إلى أن الإمدادات العالمية من المنتجات الزراعية الرئيسية (القمح، الشعير، الذرة، زيت عباد الشمس) ستنخفض بنسبة تتراوح بين 10٪ و50%

- كشف تقرير صادر من الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، عن مخاطر جسيمة على الأمن الغذائي العالمي، لا سيما في البلدان التي تعاني من أزمة غذاء، بما في ذلك أفغانستان وإثيوبيا وهايتي والصومال وجنوب السودان وسوريا واليمن4.
- يُعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا، وتشكِّل موسكو خامس أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، وستؤثر العقوبات الغربية المفروضة على روسيا بشدة في العلاقات التجارية بين موسكو والاتحاد الأوروبي.
- يصل رصيد استثمارات بلدان الاتحاد الأوروبي في السوق الروسي نحو 311/4 مليار يورو (ما يعادل 340 مليار دولار) حتى عام 2020.
- بلغت الاستثمارات الروسية في دول الاتحاد الأوروبي نحو 136 مليار يورو خلال 2020. كما أن هناك حوالي 60 مليار دولار مستحقة لبنوك الاتحاد الأوروبي على كيانات روسية يمكن تجميدها.
- تُعَدُّ روسيا أكبر مورِّد طاقة للاتحاد الأوروبي، فحوالي 40٪ من واردات الاتحاد من الغاز الطبيعي، ونحو 33٪ من وارداتها من النفط، مصدرهما روسيا.

وبالمجمل فإن استمرار المواجهة على الأرض الأوكرانية ينذر باستمرار آثارها على العالم بشكل عام، وعلى الدولتين المتحاربتين وأوروبا بشكل خاص.

[4] في عام 2021، حصل الصومال على أكثر من 90٪ من احتياجاته من القمح من روسيا وأوكرانيا، وحصلت جمهورية الكونجو الديمقراطية على 80٪، بينما استوردت مدغشقر 70 بالمئة من المواد الغذائية الأساسية من البلدين.

اللاجئون بسبب الحرب

النازحون (داخل البلاد): أكثر من 7 ملايين - اللاجئون (خارج البلاد): 7,7 مليون تم تسجيل عودة 2,5 مليون منهم

أبرز الدول التي تستقبل اللاجئين	عدد اللاجئين	تاريخ تحديث الإحصاءات
بولندا	4 مليون (عاد منهم نحو 1,8 مليون)	حتى تاريخ 15 يونيو / حزيران
رومانيا	653 ألف (عاد منهم نحو 340 ألف)	حتى تاريخ 15 يونيو / حزيران
هنغاريا	781ألف	حتى تاريخ 15 يونيو / حزيران
سلوفاكيا	500 ألف (عاد منهم نحو 230 ألف)	حتى تاريخ 15 يونيو / حزيران
مولدوفا	500 ألف (عاد منهم نحو 132 ألف)	حتى تاريخ 15 يونيو / حزيران
بيلاروسيا	16 ألف	حتى تاريخ 7 يونيو / حزيران
تركيا	85 ألف	حتى تاريخ 25 أبريل - نيسان
بلغاريا	78 ألف	حتى تاريخ 13 يونيو / حزيران
الكيان الإسرائيلي	12 ألف	حتى تاريخ 18 آذار / مارس
روسيا	1,200,000 مليون	حتى تاريخ 13 يونيو / حزيران
ألمانيا	780,000 ألف	حتى تاريخ 13 يونيو / حزيران
بريطانيا	37 ألف	حتى تاريخ 1 أبريل / نيسان
فرنسا	43 ألف	حتى تاريخ 13 يونيو / حزيران
إيطاليا	129 ألف	حتى تاريخ 13 يونيو / حزيران
إسبانيا	119 ألف	حتى تاريخ 13 يونيو / حزيران

تسبب النزاع في واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية في القارة الأوروبية، وتقدّر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن نحو 7٫7 مليون شخص قد فرّوا من أوكرانيا خلال الحرب. لكن منذ انحسار القتال عن المناطق المحيطة بكييف، وإعادة انتشار القوات الروسية في الشرق والجنوب، عاد 2٫2 مليون شخص إلى البلاد. كما تقدّر منظمة الهجرة الدولية أنه اعتبارًا من 23 مايو/ أيار، كان هناك أكثر من 7٫1 مليون نازح في الداخل.

ولم تشهد أوروبا مثل هذا التدفق للاجئين منذ الحرب العالمية الثانية، كما أن حقيقة أن حوالي 90٪ من الذين فروا من أوكرانيا هم من النساء والأطفال، يفاقم الوضع الإنساني. وعلى الرغم من انحصار الحرب في شرق وجنوب أوكرانيا فمن المرجح أن يؤدي تكثيف القصف على العديد من المدن الأوكرانية إلى زيادة عدد القتلى المدنيين أو لجوئهم إلى دول الجوار، تشير التقديرات إلى أن جهود إغاثة اللاجئين الأوكرانيين تتطلب نحو 30 مليار يورو (32٫7 مليار دولار) خلال العام الأول فقط.

المفاوضات الروسية – الأوكرانية:

الجلسة	المكان	التاريخ	النتيجة
الأولى	بيلاروسيا	2022/2/26	لم تسفر عن أية نتائج
الثانية	الحدود الأوكرانية البيلاروسية	2022/2/28	إنشاء ممرات إنسانية
الثالثة	الحدود الأوكرانية البيلاروسية	2022/3/2	إنشاء ممرات إنسانية
الرابعة	عبر الفيديو	2022/3/14	لم تسفر عن أية نتائج
الخامسة	الفيديو + وسطاء	2022/3/25-20	لا نتائج واضحة
السادسة	تركيا	2022/3/29	لا نتائج واضحة
السابعة	عبر الفيديو	2022/4/ 1	لا نتائج واضحة
الثامنة	عبر الفيديو	2022/4/5	لا نتائج واضحة
التاسعة	عبر الفيديو	2022/4/22-11	لا نتائج واضحة

الأهداف الأوكرانية:

1- هزيمة القوات الروسية المسلحة وطردها من كافة الأراضي الأوكرانية.
2- اعتراف روسيا بالحدود الأوكرانية الدولية.
3- ضمانات أمريكية وأوروبية لأوكرانيا تعترف بها روسيا[5].
4- القبول بطلب أوكرانيا الانضمام للاتحاد الأوروبي.

الأهداف الروسية:

1- اعتراف أوكرانيا بضم جزيرة القرم.
2- تعهد أوكرانيا بعدم الانضمام للناتو مستقبلاً.
3- نزع سلاح القوات المسلحة الأوكرانية.

[5] حدد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي لأول مرة في 5 أبريل أن "الضمانات الأمنية" المرغوبة لأوكرانيا (بدلاً من عضوية الناتو) وهي التزامات مكتوبة من عدة دول لتزويد أوكرانيا بمساعدات عسكرية فورية وسن عقوبات على روسيا في حالة حدوث مزيد من العدوان الروسي. وقال زيلينسكي إن أوكرانيا تسعى للحصول على دول ضامنة "توفر أي نوع من الأسلحة في غضون 24 ساعة" وتفرض عقوبات في غضون 24-72 ساعة "لصد وعزل" روسيا في حالة وقوع مزيد من العدوان الروسي على أوكرانيا.
صرح زيلينسكي في 6 أبريل/نيسان بأن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وتركيا وبولندا وألمانيا وفرنسا وإسرائيل أعربت عن درجات متفاوتة من الاستعداد لتقديم ضمانات أمنية لأوكرانيا.

4- الاعتراف بسيادة حكومتي لوغانسك ودونيتسك وفق الحدود التاريخية / أو الحدود التي ضمتها بعد عام 2014.

مسار المفاوضات:

- في 28 آذار /آذار كشفت صحيفة فايننشال تايمز عن جانب من المفاوضات الروسية - الأوكرانية، وقالت إن روسيا مستعدة للسماح لكييف بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إذا بقيت عسكرياً غير منحازة للناتو مقابل تخلي أوكرانيا عن فكرة تطوير أسلحة نووية، أو استضافة قواعد عسكرية أجنبية بالإضافة إلى التخلي عن سعيها للحصول على عضوية الناتو، مقابل حصولها على صياغة قريبة من المادة 5 لحلف شمال الأطلسي"، حيث يجب على أعضاء التحالفات مساعدة بعضهم البعض في حالة تعرض أحدهم للهجوم. على أن يبقى وضع دونباس والقرم مجهولاً، مع احتمالية مناقشته لاحقاً بين بوتين وزيلنسكي في حال التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار أو إنهاء الحرب.
- صرَّح المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف في 30 آذار أن مفاوضات 29 آذار في إسطنبول لم تسفر عن "أي شيء واعد للغاية أو أي اختراقات".
- نفت الحكومة الأوكرانية مزاعم الكرملين بأن كييف وافقت على السيطرة الروسية على شبه جزيرة القرم ودونباس.
- أبدت المملكة المتحدة وألمانيا وتركيا بشكل منفصل استعدادها للعمل كضامن أمني لأوكرانيا من حيث المبدأ في 30 و31 مارس / آذار. بينما صرحت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا في 31 مارس / آذار أن الولايات المتحدة رفضت بشكل مباشر إعطاء ضمانات أمنية لأوكرانيا.
- من غير المرجح أن يتخلى الكرملين عن مطالبه الإقليمية ومن غير المرجح أن تلبي كييف هذه المطالب.
- أعلن الطرفان استئناف المفاوضات في يوم 5 أبريل / نيسان عبر الفيديو (عن بعد). علق عليها لافروف قائلاً إن كييف قدمت مشروع اتفاقية مع روسيا، لوحظ فيه وجود خروج عن البنود التي تم تحديدها في اجتماع إسطنبول منها أن الضمانات الأمنية الأوكرانية لا تنطبق على شبه جزيرة القرم وسيفاستوبول، بحسب تعبيره.
- لا يزال المسؤولون الأوكرانيون مصرين على وجوب إعادة روسيا شبه جزيرة القرم ودونباس؛ ويقول الكرملين أن كييف تعرقل المفاوضات. ومن غير المرجح أن تقلل روسيا من مطالبها.
- ذكرت صحيفة فايننشال تايمز، في تقريرها الصادر بتاريخ 24 أبريل /نيسان أن الرئيس الروسي "بوتين فقد الاهتمام بالطرق الدبلوماسية لإنهاء الحرب وهو مصمم الآن على الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضي الأوكرانية"، لأن عليه أن يجد طريقة للخروج منتصراً".
- توقفت المفاوضات الروسية - الأوكرانية بشكل شبه كامل منذ منتصف يوليو حتى تاريخ اليوم 20 يونيو 2022.
- أبدت روسيا مؤخراً استعدادها للعودة إلى المفاوضات مع أوكرانيا، وقالت إن العودة مرهونة بـ "مبادرة" من الحكومة الأوكرانية.
- قال الرئيس الأوكراني، فلاديمير زيلينسكي، إنه مستعد للقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين "فقط لمناقشة إنهاء الصراع".

بالمجمل: أخفقت جميع جولات المفاوضات بين موسكو وكييف في الوصول لإيقاف القتال الدائر بين الطرفين، وانتهت المفاوضات بتجميدها من قبل الطرفين خصوصاً بعد استيلاء القوات الروسية على ماريوبول باستثناء تلك المفاوضات التي تعني بحالات تبادل الأسرى بين الطرفين أو فتح ممرات إنسانية للمدنيين المحاصرين.

مؤخراً، أبدت روسيا استعدادها للعودة إلى المفاوضات مع أوكرانيا، وقالت إن العودة مرهونة بـ "مبادرة" من الحكومة الأوكرانية. وقال فلاديمير ميدينسكي، رئيس الوفد الروسي في محادثات السلام وأحد معاوني الرئيس الروسي إن موسكو "على استعداد لاستئناف المفاوضات، لكن المبادرة لمواصلتها في يد كييف". وتتبادل روسيا وأوكرانيا اللوم بشأن توقف المحادثات في الأسابيع الأخيرة. وتقول أوكرانيا إنها ليست مستعدة للتخلي عن أي من أراضيها.

التأثيرات المحتملة على سوريا:

الجانب	الأثر	النتيجة المتوقعة
إنساني	احتمالية مغادرة عدد من المنظمات الإنسانية تجاه أوكرانيا.	افتقار العديد من المرافق الأساسية للدعم، وخسارة أكبر مصدر للعملة الصعبة (حوالي 80٪ من العملة الصعبة تأتي من المنظمات).
	احتمالية استخدام روسيا للفيتو لإغلاق معبر باب الهوى بوجه المساعدات الأممية.	تَحَكُمُ النظام بملف المساعدات، واستمرار عمل معبر باب الهوى في المعاملات التجارية فقط.
عسكري	لا تأثير ملموس حتى الآن.	لا دليل حتى الآن على عمليات سحب كبيرة للجنود أو المرتزقة من سورية أو عمليات سحب جنود روس من سوريا وفق تصريحات أمريكية رفيعة المستوى.
	من المحتمل أن ترتفع حدة التوتر شمال سوريا بشكل عام في المستقبل إذا استمر الاستنزاف الروسي في أوكرانيا....	من المحتمل أن تصبح حميميم مصدرًا أكبر لفرض القوة الروسية الجوية في المنطقة.[6] وقد تحصل المعارضة المسلحة على دعم عسكري غربي.
	ازدياد النفوذ الإيراني في سوريا.	من المحتمل أن تحاول إيران تعويض أي نقص محتمل في القوات الروسية وزيادة نشاطها ونفوذها في المناطق الخاضعة للنفوذ الروسي، ومن المرجح أن تكون زيارة الأسد الأخيرة إلى إيران في هذا الشأن.
سياسي	ربما تكون العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة قد تعرضت لعملية تجميد طويلة الأمد في سوريا.	لا يوجد أي حل سياسي في الأفق، وقد يزداد الدعم السياسي الغربي للمعارضة السورية.
	توتر العلاقات التركية الروسية.	ستكون علاقة الطرفين محل اختبار خصوصاً مع التهديدات التركية بشن عملية عسكرية ضد قسد شمال سوريا.[7]
	توتر العاقات الروسية الإسرائيلية.	من الملاحظ ازدياد حالات القصف الإسرائيلي لمواقع نظام الأسد والميليشيات الإيرانية، كان أخرها على مطار دمشق الدولي والذي خلف إدانة روسية للضربة الإسرائيلية كرد فعل على إدانة إسرائيل للغزو الروسي لأوكرانيا.

[6] الأثر العميق للغزو الروسي على سوريا(mei.edu) Middle East Institute |

[7] العلاقات التركية الروسية ستتعرض للاختبار بسبب الحرب في أوكرانيا. تجنباً للصراع قد يكون هناك مساحة لترتيب مقايضة بين الطرفين، أو ربما تتدهور العلاقات ويصبح الوضع في شمال سوريا وإدلب متدهوراً جداً.

اقتصادي	ارتفاع أسعار الغاز والوقود والغذاء والمواد الإلكترونية نتيجة للارتفاع العالمي للأسعار.	قد يتسبب هذا في أزمة محلية نتيجة عدم قدرة المناطق المحررة على تحقيق اكتفائها الذاتي على مستوى الغذاء ومصادر الطاقة.

تعتبر روسيا أن تدخلها الرسمي في سوريا هو دفاع عن مصالحها في الشرق الأوسط وشرق البحر الأبيض المتوسط، لكن إعادة توجيه التركيز الروسي نحو محيطها والتداعيات العالمية للحرب قد يؤدي إلى تغيير في سوريا.

وتستخدم روسيا حاليًّا عدداً -غير معروف - من القوات الرسمية كالقوات الجوية والضباط الروس بالإضافة لمجموعات المرتزقة كـ "فاغنر" في عملياتها الميدانية العسكرية في سوريا لتجنب وقوع إصابات في صفوف جنودها. وتمتلك موسكو تجارب سابقة في استخدام المرتزقة في ساحات الحرب الأخرى للتهرب من المساءلة. ومن المرجح أن تقوم روسيا الآن بنقل مجموعة من هؤلاء المرتزقة ليُشاركوا في القتال التي تشنّه في أوكرانيا[8]، وبدأت موسكو بالفعل في توسيع مجموعتها من خلال إعادة نشر قوات "فاغنر" في شرق أوكرانيا، ومن المرجح أيضاً أن تسحب القوات الروسية عدداً من قواتها الرسمية في الساحة السورية خصوصاً مع تزايد الانشغال الروسي في حرب أوكرانيا وعدم قدرتها على حسم الصراع خلال فترة قصيرة أو مع ارتفاع خسائرها هناك بشكل كبير.

- **على الصعيد الاقتصادي والسياسي:** تدل المؤشرات على أن الضرر الذي استهدف القطاع المالي والاقتصادي الروسي ستكون له انعكاسات على النظام السوري. لكنه في المقابل إذا استطاعت موسكو الخروج من الملف الأوكراني بنتائج جيدة لها وبخسائر قليلة، فمن الصعب الحصول على أي تنازلات منها في سوريا.
- **عسكرياً:** برز مجداً الصراع المستمر بين إيران وإسرائيل على الأراضي السورية، إذ تزايد القلق الإسرائيلي من إعادة التموضع الإيراني في سوريا. على خلفية الانشغال الروسي في أوكرانيا. وحيث تعمل إيران على تفعيل أنشطتها العسكرية والاقتصادية في سوريا، تتحرك إسرائيل للموازنة بين موقفها من إدانة الغزو الروسي لأوكرانيا وضمان استمرار آلية التنسيق مع روسيا، التي بموجبها يمكن أن تواصل قصفها لمواقع الميليشيات الإيرانية في سوريا.

ويمكن القول أن استمرار الصراع في أوكرانيا يشكل عاملاً مهماً لتراجُع الاهتمام الروسي بالقضية السورية، وبالتالي فإن دولةً مثل إيران لن تُفوِّت هذه الفرصة للعمل على زيادة أنشطتها وترسيخ موقعها العسكري وبسط نفوذها في مناطق نفوذها وتلك المناطق التي مازال يسيطر عليها النظام، ومع أي تحويل مرتقب للموارد الروسية بعيداً عن سوريا وإعادة تخصيصها للقتال في أوكرانيا، ستكون فرصة إيران كبيرة خصوصاً مع

[8] أفادت وسائل إعلام سورية ومصادر حقوقية عن افتتاح أكثر من عشرة مراكز تجنيد في البلاد. وتشجع هذه المراكز السوريين على الانضمام للقتال لرد الجميل لروسيا، قائلةً إنّها أنقذت النظام السوري من السقوط.

أي اتفاق نووي محتمل، وهو ما يضمن لها الإفراج عن جزء من أموالها المجمّدة والاستفادة منها في الإنفاق على ميليشياتها في العراق وسوريا وغيرهما.

لكن حتى الآن فيما يتعلق بالروس وتموضعهم، فعلى الرغم من كثرة الحديث عن الانسحابات الروسية من سوريا، فما زالت القوات الروسية تجري تحركاتها الروتينية كما لم تعلن موسكو عن سحب أو إعادة تموضع أي أسلحة أو قوات روسية في سوريا.

من جهة أخرى تحاول تركيا الاستفادة أيضاً من الوضع الروسي في الحرب، ومن خلال العديد من الملفات الشائكة التي خلفتها الحرب، عدم انحياز الجاني التركي لأي من أطراف الحرب بشكل واضح حتى الآن، ومن رعايتها لعدد من جولات التفاوض بين الطرفين، كما برزت مؤخراً قضية انضمام كل من فلندا والسويد إلى الناتو والتي تعتبر متوقفة بشكل كامل على الموافقة التركية.

تلوح تركيا اليوم بعملية عسكرية ضد تنظيم قسد في شمال سوريا، وتحاول الاستفادة من الوضع الحالي لروسيا في الحرب وحاجتها لتركيا في التهرب من العقوبات الاقتصادية وعدم انحيازها للناتو بشكل يضر بمصالحها، لكن العملية التركية تتطلب توازنات تركية دقيقة بين موسكو وواشنطن.

ومن المتوقع أن تشهد الساحة السورية مزيداً من التوترات العسكرية على الأرض وتشابكاً أكبر في المصالح بين الأطراف المتصارعة والمتحكمة في المشهد السوري، وقد تكون الفصائل الثورية أمام فرصة جديد لتحريك دفعة المعارك العسكرية من جديد، خصوصاً مع أي توجه محتمل لعودة الدعم الدولي للساحة لزعزعة النفوذ الروسي والإيراني فيها.

- **هل تشارك ميليشيات سورية في الحرب:** بحسب صحيفة وول ستريت جورنال فقد أفاد مسؤولون أمريكيون عن تجنيد مقاتلين سوريين استعداداً لإرسالهم للقتال في أوكرانيا، وذكرت مصادر محلية في سوريا مثل موقع "ديرالزور24" وموقع "صوت العاصمة" و"تجمع أحرار حوران"، أن روسيا بدأت بالفعل تجنيد بعض المقاتلين للقتال في أوكرانيا لقاء مبالغ مالية معينة تتراوح بين ثلاثمئة إلى أكثر من ألفي دولار شهرياً.[9] وتوالت التصريحات والمعلومات عن تجنيد روسيا لمرتزقة سوريين للقتال في أوكرانيا، وصرَّح وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو -خلال اجتماع لمجلس الأمن القومي الروسي- إن 16 ألف "متطوع" في الشرق الأوسط مستعدون للقتال مع الانفصاليين المدعومين من روسيا بمنطقة دونباس (شرقي أوكرانيا). بينما تحدث بوتين عن وجود تسهيل طرق الوصول لهؤلاء "المتطوعين" إلى أوكرانيا.[10]

تعليقاً على هذه الأنباء يقول معهد الشرق الأوسط: "إن معظم التقارير حول التجنيد الروسي في سوريا تضمنت أنصاف حقائق. وفي حين يبدو أن بعض السوريين وقعوا عقوداً للقتال في أوكرانيا، إلا أنه ليس هناك ما يضمن إرسال هؤلاء المقاتلين بالفعل إلى هناك... ليس هناك ما يضمن أن العقود تؤدي بالفعل إلى الانتشار

[9] روسيا تجند أبناء جنوب دمشق للقتال إلى جانب قواتها في أوكرانيا(damascusv.com)

[10] أوكرانيا.. بوتين يقر خطة لنشر 16 ألف "متطوع "من سوريا وزيلينسكي يصفهم بالمرتزقة | أخبار سياسة | الجزيرة نت(aljazeera.net)

في أوكرانيا. يمكن لروسيا إرسالهم إلى أي مكان، حيث تواصل روسيا استخدام المتعاقدين مع مجموعة فاغنر لتوسيع عملياتها في جميع أنحاء أفريقيا وفنزويلا، ومن المحتمل جداً أن يرسلوا السوريين إلى هذه البلدان بدلاً من ذلك، حيث سيكون افتقارهم إلى المؤهلات أقل مسؤولية. ومع ذلك يبقى أن الانتشار السوري المحتمل في أوكرانيا مرجحاً ولكن من المهم أن نكون حذرين من طوفان الأخبار الأوكرانية والشائعات المحيطة بالموضوع. إذا تم إرسال سوريين فسيكون عددهم صغيراً نسبيا من الأفراد وليس وحدات عسكرية بأكملها. سيكون لهم تأثير ضئيل أو معدوم على ساحة المعركة".[11]

بشكل عام تغيب حتى الآن التأثيرات الملموسة للحرب الروسية الأوكرانية على الساحة السورية، لكن ما هو مؤكد فإن الحرب ستلقي بظلالها بدون شك على الساحة قريباً، ويمكن لنا ملاحظة بعض الانعكاسات المتوقعة على المدى المتوسط:

- أولاً: ربما تكون العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة قد تعرضت لعملية تجميد طويلة الآمد أو قد تكون ماتت بالفعل.. لوحت روسيا بتعليق مشاركتها في اجتماعات اللجنة الدستورية في جنيف.
- ثانياً: قد يتعرض ملف وصول المساعدات عبر الحدود في شمال سوريا. في يوليو/تموز القادم لضربة روسية عبر استخدام روسيا للفيتو ضد قرار وصول المساعدات التي تُسَيِّرُها الأمم المتحدة إلى شمال غرب سوريا عبر تركيا. (كما أن أزمة اللاجئين في أوكرانيا قد تؤدي إلى انسحاب العديد من المنظمات الإنسانية ومانحي هذه المنظمات باتجاه الحدود الأوكرانية الأوروبية).
- ثالثاً: ساهم الصراع الروسي – الأوكراني في ارتفاع أسعار الطاقة العالمية، وبالتالي فإنه سيجهد ميزانيات واقتصاديات مستوردي الطاقة في المنطقة كتركيا -لا سيما في قطاع الغاز الطبيعي- كما لا يمكن لمنتجي الغاز توفير بديل سريع، وهو ما ينعكس على مناطق شمال غرب سوريا أيضا.
- رابعاً: من المحتمل أن قاعدة حميميم الجوية الروسية في اللاذقية ستصبح مصدرًا أكبر لفرض القوة الروسية في المنطقة الأوسع.[12]
- خامساً: العلاقات التركية الروسية ستتعرض للاختبار بسبب الحرب في أوكرانيا. تجنباً للصراع قد يكون هناك مساحة لترتيب مقايضة بين الطرفين، أو ربما تتدهور العلاقات ويصبح الوضع في شمال سوريا وإدلب متدهوراً جداً.[13]
- سادساً: تبقى الأخبار حول تجنيد المقاتلين في سوريا للمجهود الحربي في أوكرانيا مجرد أخبار، ولا يوجد دليل حتى الآن على عمليات نقل المرتزقة كماً ونوعاً، كما لا توجد أخبار عن سحب جنود روس من قاعدة حميميم باتجاه أوكرانيا.

---

[11] هل ستنشر روسيا مقاتلين سوريين في أوكرانيا؟ | معهد الشرق الأوسط (mei.edu)

[12] الأثر العميق للغزو الروسي على سوريا (mei.edu) | Middle East Institute

[13] الأثر العميق للغزو الروسي على سوريا (mei.edu) | Middle East Institute

ختاماً

تدفع تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية العالم إلى تغير جذري في بنية النظام الدولي الحالي، باتجاه نظام غربي أكثر هيمنة أو باتجاه نظام متعدد الأقطاب في حال خروج روسيا من الحرب منتصرةً، ويُمكن القول إن العالم على المستويين الاقتصادي والسياسي قبل الأزمة الأوكرانية لن يكون كما هو بعدها وستنعكس هذه التغيرات بطبيعة الحال على الأنظمة الإقليمية التي يقوم عليها هذا النظام، ومن بينها الشرق الأوسط الذي يدور الحديث حوله هذه الأيام بشدة وسط أنباء عن دفع الإدارة الأمريكية لتشكيل ناتو شرق أوسطي بقيادة السعودية ودول المنطقة ومن ضمنها الكيان الإسرائيلي.

على الجانب الآخر تمثل الصين تهديداً كبيراً لشكل النظام الدولي الحالي باعتبارها دولةً كبرى تسعى لإنشاء مجال نفوذها الخاص خصوصاً مع انشغال الولايات المتحدة عن أولويتها الرئيسة في مواجهة التنين الصيني الصاعد بقوةٍ على المسرح الدولي، حيث لا تملك الولايات المتحدة حالياً الإمكانات اللازمة لمواجهة روسيا والصين في وقت واحد، وبالتالي فإن خيار تشكيل التحالفات الدولية في جبهتي أوروبا والمحيط الهادئ سيبقى خياراً أساسياً لإدارة البيت الأبيض لمواجهة هاتين القضيتين.

وبالمحصلة فقد كشف الغزو الروسي لأوكرانيا عن العديد من نقاط الضعف في النظام الدولي القائم سياسياً واقتصادياً وأمنياً، وبات اليوم يواجه تحديات حقيقيةً ستسفر بطبيعة الحال عن تغيير كبير سلباً أو إيجاباً في طبيعة هذا النظام مستقبلاً.

المحتويات

تقرير: الحرب الروسية الأوكرانية: الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية 2

تطور مواقف الدول من الحرب 3

العقوبات على روسيا 5

طرد الدبلوماسيين الروس 15

الخسائر الروسية – الأوكرانية حتى 20 يونيو/حزيران: 17

تأثرات الحرب على الاقتصاد العالمي حتى الوقت الحالي (20 يونيو/حزيران): 19

اللاجئون بسبب الحرب 21

المفاوضات الروسية - الأوكرانية: 23

التأثيرات المحتملة على سوريا: 26

ختاماً 30